

ملف المياومين في السراي ومجلس الخدمة

أبواب المؤسسة لا تزال مقفلة والاعتصام مستمر



القوى الأمنية والمياومين في مكان الاعتصام

لليوم العاشر على التوالي، واصل مياومو كهرباء لبنان إضرابهم المفتوح، بما فيه إقفال أبواب المبنى الرئيسي للمؤسسة في منطقة كورنيش النهر. وكانت لجنة المياومين عقدت اجتماعاً مع رئيسة مجلس الخدمة المدنية فاطمة عويدات، وقال رئيس اللجنة لبنان مخلول بعد الاجتماع: «يفترض أن تفتح قضية المياومين ملف القطاع العام والإدارة العامة، والقصة أصبحت أكبر من إدارة مؤسسة كهرباء لبنان لا يمكن أن نكمل في مزاجية بعض الأشخاص». وسأل: «من يحذف شواغر المؤسسة وحاجاتها؟ هل هو المدير العام أم أن هناك ميكيلة معينة؟». وقال: «نحن لسنا قضية إنسانية أو قضية تسول، بل نحن أصحاب حق ونريد حقنا، والرقم الذي حددته إدارة مؤسسة كهرباء لبنان لا يفي بالغرض وحاجات المؤسسة أكبر من ذلك بكثير».

بدوره، قال عضو اللجنة أحمد شعيب: «نحن نكن كل الاحترام لمجلس الخدمة المدنية، ووضعنا الرئيسة عويدات في أجواء الشواغب الموجودة في المذكرة ونفهم ما يعانيه المياومون والحياتة، وبعثت بإبداء رأيها وكان الجؤ إيجابياً». وأضاف: «لن نعلق اعتصامنا إلى حين أن نشعر بوجود خطوات إيجابية في قضيتنا، ونتمنى إعادة درس المذكرة التي تم إرسالها من خلال المدير العام».

وأكد عضو اللجنة بلال باجوق: «إن الاعتصام مستمر على الأراضي اللبنانية كافة، وعندما نرى أنه يجب النزول إلى الطرقات فلن نتأخر». وقال: «كل ما نتمناه هو تطبيق القانون الصادر عن مجلس النواب وليس المذكرة»، مضيفاً: «هناك نحو 172 عاملاً سيحاولون هذا العام إلى التقاعد، وبالتالي الشغور سيكبر في مؤسسة كهرباء لبنان».

مذكرة

وكانت لجنة المياومين سلمت عويدات مذكرة أبدت خلالها ملاحظاتها على توجهات مؤسسة كهرباء لبنان «ومقارنتها ملف المياومين والمباريات التي أعطاها القانون الحق في خوضها تأميناً لمصلحة المؤسسة بداية، ومن ثم تكريساً لحق المياومين في التثبيت بعد السنوات الطويلة التي أمضوها في خدمة المؤسسة مباشرة، ومن بعدها عبر شركات مقدمي الخدمات». وطلبت المذكرة بإعادة الملف إلى مؤسسة كهرباء لبنان لتصحح انحرافات وتقديم كامل المعلومات اللازمة، إذ ينتهي الأمر إلى ملء الشواغر كافة حسب ما نص عليه القانون.

المناطق

وفي سياق متصل، حصل فتاوى اليوم بين المياومين والقوى الأمنية في صور، بعدما حاولت الأخيرة فتح باب شرعية كهرباء لبنان الذي أوقفه المياومون، فأطلقت العناصر الأمنية النار بجزارة في البوابة، وأوقفت أربعة منهم، دفع المياومين إلى تصعيد تحركهم قاطعين الطرق ومشلين الإطارات.

حاكك ونظريان في السراي

وعلى وقع الاعتصامات والاحتجاجات، زار وزير الطاقة والمياه آرتور نظريان ووفد مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان برئاسة كمال حاكك، رئيس الحكومة تمام سلام لإطلاعه على تطورات الوضع في حرم المؤسسة بفعل اعتصام مياوميهيما.

وقال نظريان بعد اللقاء: «أطلعنا الرئيس سلام على الوضع الحالي لمؤسسة كهرباء لبنان ومجريات الأمور فيها»، وأضاف: «تعرض على ما يجري، لأن هناك طريقة علمية تتم فيها التظاهرات وليس بإقفال المؤسسة وقطع الطرقات العامة، وإذا كان هناك من اعترض فهناك قانون يجب تطبيقه».

وقال حاكك: «شرحنا للرئيس سلام مجريات ما يحصل في مؤسسة كهرباء لبنان منذ عشرة أيام حتى اليوم، إن على مستوى واقع المؤسسة الحالي وإقفال أبوابها، والإجراءات التي اتخذناها منذ صدور القانون بكتاب مجلس الخدمة المدنية، وأكدنا التزامنا سقف القانون ومجلس الخدمة المدنية، فهناك وسائل قانونية ونظامية للاعتراض من خلال الأصول الإدارية، ونحن منفتحون على أي اعتراض ينبع الأصول الإدارية والملاحظات التي أشارت إلى أن ثثار من أي جهة كانت، ولكن إقفال أبواب المؤسسة وتلجيحها ومنع الموظفين بالوقوع من الدخول إليها والخروج منها، فهذا أمر مرفوض كلياً».

ورداً على سؤال عما ستفعله المؤسسة في حال استمر الوضع على ما هو عليه، أجاب: «نحن نطلب المحلّي، وفي ما يخص النشاط المصرفي، لحظ التقرير تحسن الموجودات بقيمة 29.3 في المئة بالنسبة إلى القطاع الصناعي. أما قطاع البناء، فحقق نمواً إيجابياً بتزايد عمليات البيع حوالي 6.6 في المئة، وارتفاع قيمة المبيعات العقارية 17.7 في المئة. ونؤد التقرير لتحسن بعض التحسين في تداولات البورصة خلال النصف الأول من العام نتيجة وجود الطلب المحلي. وفي ما يخص النشاط المصرفي، لحظ التقرير تحسن الموجودات بقيمة

البناء



... يقفلون باب المؤسسة (آكرم عبد الخالق)

«نحن نطبق ما ينصّ عليه القانون ومجلس الخدمة المدنية، أما خارج ذلك ومهما كانت الضغوط، فنحن خارج هذه المعادلة». أما بالنسبة إلى ما يقوله المياومون حول العدد الحقيقي للشواغر، وإنّ لديهم وثائق قانونية، قال حاكك: «القانون واضح ويقول ليس فقط في المراكز الشاغرة بل وبحسب حاجات المؤسسة، القانون ذو شقين، المراكز الشاغرة وحاجات المؤسسة، والالتزام بالقانون أمر واجب على الجميع، وإذا أبرزوا وثائق من مجلس الخدمة المدنية، فهذا أمر جيد وحضاري ونفخني عليه ونتمنى أن يستمر في هذه الطريقة، أما إقفال أبواب المؤسسة ومنع موظفي الإدارة من الدخول والخروج والهيمته على المؤسسة فهو أمر مرفوض، لنبتعدوا الأصول الإدارية اللازمة، وإذا كانوا محقّين فنحن أول من يطالب بحقهم».

وحول الشكاوى من انقطاع تيار الكهرباء والتقنين القاسي في عدد من المناطق، لفت حاكك إلى أنّ «قدرتنا الإنتاجية على الشبكة الكهربائية اليوم هي في حدود 1660 ميغاوات باستثناء معمل صور وآلة واحدة في معمل بعلبك، ولدينا قدرة إضافية لتشغيلها ما يعطينا فقط 100 ميغاوات تقريباً». وأشار إلى أنّ «الوضع المالي للمؤسسة لا يسمح لنا بتشغيلها إذا أردنا التزام السقف المالي المحدد لنا»، وقال: «في كل الأحوال هذه القدرات تزيد التغطية الكهربائية نحو سبعة قطع، هذه هي الطاقة الإنتاجية الموجودة في لبنان وخصوصاً في فصل الصيف عندما تشتد درجات الحرارة، لذلك هناك ضرورة لإنشاء معامل جديدة في أسرع وقت قبل حلول الصيف المقبل، لنؤمّن الكهرباء بصورة أفضل».

مقدمو الخدمات: ما فيات تتلطف خلف القضية

رأى مدير شركة الـ KVA (وحدى شركات مقدمي الخدمات في الكهرباء) فادي أبو جودة أنّ «ما فيات الكهرباء تتلطف خلف قضية المياومين السابقين المحقّة، وتعمل على إسقاط المشروع الواعد بوقف الهدر الهائل في قطاع توزيع الكهرباء». وقال في تصريح أمس: «إنّ المياومين السابقين الذين أصبحوا موظفين في هذه الشركات، هم أحرار في الاستقرار في عملهم أو تركه، والاستمرار يعني التزام قانون العمل وأصول التعامل، وأهمها احترام الشركة التي يعملون فيها، وعدم الانخراط في أي أعمال تعطل وتخرّب للمرافق العامة». وأضاف: «إنّ المياومين السابقين حقوا مشروعاً لخدمة مؤسسة كهرباء لبنان، سواء بتثبيت العددي الأكبر منهم، أو نيل التعويضات عن سنوات الخدمة السابقة لمشروع مقدمي الخدمات». وأشار إلى أنّ هذه المطالب عولجت في قانون أقره مجلس النواب «ويجري الآن تطبيقه»، موضحاً أنّ «الشركات ليست طرفاً في هذا الموضوع». وتابع أبو جودة: «لا بد من تذكير من يتناسى الواقع، أنّ المياومين السابقين انضموا إلى

جال على المنشآت الصناعية في الجنوب

الحاج حسن: للاستفادة من مشاعات البلديات

أشار وزير الصناعة حسين الحاج حسن إلى أنّ «الصناعة من أهم القطاعات الإنتاجية، وإذا تحدفنا عن مجموعة الثماني، فهي الدول الأكثر تطوراً في الصناعة بالعالم، والتي لديها القدرة والثروة والتطور والتكنولوجيا». وخلال تفقده منشآت صناعية في محافظة الجنوب، لفت الحاج حسن إلى أنّ «الصناعة مفتاح فزوة الفرد والمجتمعات والدول، وهي مفتاح التكنولوجيا التي تطبقها في كل المجالات، وهي التي تعطي القيمة المضافة للسلسلة في المادة الأولية، وتجعلها ذات قيمة لتباع مصنعة، أو نصف مصنعة». وقال: «منذ تاريخ لبنان، والصناعة مهمشة، ولا بد من تفعيل قطاع الصناعة في منطقة الجنوب اللبناني في شكل متزايد، وتنظيم القرى، بعيداً من التلوث البيئي، ومعالجة مشكلة الطاقة، والاستفادة من مشاعات البلديات



الحاج حسن مجتمعاً إلى سفير جنوب أفريقيا (دالاتي ونهرا)

«الاتحاد العمالي»: لمعالجة معاناة المضمونين شمالاً

دعا الاتحاد العمالي العام إلى معالجة معاناة المضمونين في الشمال، مطالبا بالإسراع بملء الشواغر في كل المكاتب الإقليمية والمحلية والمراسلة. وأشار الاتحاد في بيان إلى أنّ المضمونين في الشمال يعانون «من نقص فادح في عدد موظفي مكاتب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خصوصاً في المكتب الإقليمي في طرابلس وصولاً إلى المكاتب المحلية والمراسلة من بشري إلى أميون وشكا وحلما، ما يؤدي إلى تأخر إنجاز معاملات الطبابة والاستشفاء لفترات طويلة تصل إلى ثلاث سنوات، إضافة إلى سياسة إدارة مكتب

وزير البيئية: لوضع خريطة طريق للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة

شدّد وزير البيئية محمد المشنوق «على أهمية وضع خريطة طريق للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة يتخللها تنفيذ بعض العناصر الضرورية مثل الفرز من المصدر، الكسب والجمع والتفكيك، التسيب، الطمر الصحي، واسترداد الطاقة». وكلام المشنوق جاء خلال لقائه في مكتبه في الوزارة، أمس، وفداً من حزب الخضّر برئاسة ندى زعرور في إطار زيارات بروتوكولية تشمل رئيس الحكومة تمام سلام

نشاطات لاقصاوية



اللجنة مجتمعة برئاسة جابر (تموز)

● أصدر وزير العمل سجعان قزي مذكرة تتعلّق بخضوع عمال والعمالات الإجناب لاختبار جلدي للسمل بصورة شاملة للصدر «نظراً لتكاثر أعداد المصابين بمرض التدنن الروي (السمل) بين العمالات والعمال الإجناب والأجناب السوريين». وطلب قزي إلى الوحدات المعنية في الوزارة إجراء ما يلي: «يتوجب على كلّ عامل أجنبي أو عاملة ينوي العمل في لبنان، أن يخضع خلال الأسبوع الأول من قدومه لاختبار جلدي للسمل بصورة شاعاعية للصدر. ويجب أن يخضع العامل أو العاملة للاختبار الجلدي والصورة طبية للصدر وهي. كلّ ذلك بغياح الرقابة الطبية والإرارية، والتي استقبلت من دورها أو توابات بدءاً من دور الطبيب المراقب مروراً بمركز إصدار البطاقات الاستشفائية وصولاً إلى الوزارة ولجنة تدقيقها». وقال سكرية في بيان: «على رغم ذلك، فإنّ المريض يدفع فروفات، والمعوق غير معترف ببطاقته الاستشفائية، أما فروفات احتساب اللوازم الطبية فحدث ولا حرج، وعلى رغم ذلك استهلك مبلغ 350 مليار ليرة من موازنة الصحة في النصف الأول من هذا العام. ومع ذلك تتعالي الصرخات لتغطية مظاهر الربح السريع وأحد أوجهه التمدد في امتلاك العقارات». وختم: ولمّ الاستغراب، أليس «السوس» ينخر من أعلى مستويات القرار حتى أسفلها؟».

كركي ناقش الوصفة الموحدّة مع نقيب الأطباء

استقبل المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي وفداً من نقابة أطباء لبنان في بيروت برئاسة النقيب لطانو البستاني. وتباحث المجتمعون في مواضيع تهم العلاقة بين الضمان الاجتماعي والأطباء، ومن بينها الوصفة الطبية الموحدة، لا سيما أنّ مجلس نقابة الأطباء وافق على اعتماد الوصفة الطبية الموحدة. وتوافق المجتمعون على عقد اجتماع للجنة المشكلة بين الصندوق ومقدمي الخدمات الصحية في الأسبوع المقبل لوضع الملاحظات على الوصفة الطبية ليصار إلى اعتمادها في شكل نهائي من قبل الصندوق. وشدد كركي على «أهمية الوصفة الطبية الموحدة بخاصة بعد صدور القانون الذي يجيز للصيديلي استبدال بعض الأدوية الموصوفة من قبل الطبيب المعالج بأدوية أخرى، وهذا من شأنه أن يخفف من كلفة الفاتورة الصحية، إضافة إلى ضبط تنظيم الوصفات الطبية من قبل الأطباء».

سكرية: صرخة المستشفيات الخاصة هدفها تغطية مظاهر الربح السريع

أشار النائب السابق اسماعيل سكرية إلى صرخات أصحاب المستشفيات التي تعالت «مطالبة بأموال متراكمة على وزارة الصحة وغيرها، مهددة بعدم القدرة على استقبال مرضى الوزارة، إذا ما سلمنا بلعبة الأرقام التي تحصل في معظم المستشفيات الخاصة وما يتخللها من تلاعب وتضخيم لفواتير وأعمال طبية بعضها وهي. كلّ ذلك بغياح الرقابة الطبية والإرارية، والتي استقبلت من دورها أو توابات بدءاً من دور الطبيب المراقب مروراً بمركز إصدار البطاقات الاستشفائية وصولاً إلى الوزارة ولجنة تدقيقها». وقال سكرية في بيان: «على رغم ذلك، فإنّ المريض يدفع فروفات، والمعوق غير معترف ببطاقته الاستشفائية، أما فروفات احتساب اللوازم الطبية فحدث ولا حرج، وعلى رغم ذلك استهلك مبلغ 350 مليار ليرة من موازنة الصحة في النصف الأول من هذا العام. ومع ذلك تتعالي الصرخات لتغطية مظاهر الربح السريع وأحد أوجهه التمدد في امتلاك العقارات». وختم: ولمّ الاستغراب، أليس «السوس» ينخر من أعلى مستويات القرار حتى أسفلها؟».

تقرير «بنك عودة» الاقتصادي الفصلي: ارتفاع الدين العام بنسبة 9.5 في المئة

كشف التقرير الاقتصادي الذي صدر عن «بنك عودة» للفصل الثاني من عام 2014 الحالي عن بعض النتائج الإيجابية لبعض القطاعات الاقتصادية، على رغم تراجع مؤشرات أخرى، مؤكداً أنّ الفرصة لا تزال سانحة لتحسن بعض المخاطر المحيطة بلبنان، متوقعاً نمواً اقتصادياً بنسبة 2 في المئة، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي. ولحظ التقرير عدم عودة التعافي إلى القطاع السياحي الذي تراجع بنحو 9.1 في المئة على أساس سنوي، فيما أشار إلى تحسن حركة التحويلات نحو لبنان بنسبة 9.1 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2013 الماضي، حيث بلغت نحو 8.8 مليار دولار.

كما لفت إلى أنّ ميزان المدفوعات حقق فائضاً بما قيمته 216 مليون دولار أميركي على رغم ارتفاع الميزان التجاري حوالي 8.6 مليار دولار. كما أظهر التقرير زياداً في موجودات مصرف لبنان الخارجية بنحو 3.1 مليار دولار أميركي، لتصل إلى مستويات قياسية بلغت حوالي 37.1 مليار دولار في نهاية النصف الأول من عام 2014 الحالي. وأشار إلى أنّ الدين العام بلغ 65.7 مليار دولار بزيادة بنحو 9.5 في المئة على صعيد سنوي، وإنّ الصادرات الصناعية والزراعية شهدت تراجعاً كبيراً خلال هذه الفترة، بلغت نحو